الفصل الخامس

—

ألكسي دي توكفيل (١٨٠٥ . ١٨٥٩) Alexis De Tocqueville.

١ . حياته:

ولد ألكسي دي توكفيل في فرنسا عام ١٨٠٥ من عائلة أرستقراطيّة. بعد إنهاء دراساته الأوليّة انصرف إلى دراسة القانون، وعيّن قاضياً متدرباً في محكمة فرساي في العام ١٨٢٧. هناك تعرّف على صديقه غوستاف دي بومون القاضي المعاون. بعد انضمامه الى حركة الوسط اليساري، وانتخب عضواً للبرلمان عام ١٨٣٩، ثمّ أعيد انتخابه عام ١٨٤٨. وفي عام ١٨٤٩ عُيّن وزيراً للخارجيّة وبقي في هذا المنصب عدّة اشهر حتى أقال نابليون الوزارة. وضع ألكسي دي توكفيل قبل وفاته عام ١٨٥٩ كتابه "الديموقراطيّة في أميركا" (La démocratie en Amérique 1835) الذي اعتبر من أهّم مؤلفات القرن التاسع عشر لما تضمّنه من تجرد في الأفكار ومن صفاء في الرؤية.

٢ – ظروف كتاب "الديموقراطيّة في أميركا".

دفعت الأحداث والتقلبات التي شهدتها فرنسا دي توكفيل على التعمّق في دراسة الديموقراطية وتطورها خارج أوروبا. فجذبت الولايات المتحدة الأميركيّة، الدولة الفتيّة، انتباهه، ذلك لأنها الدولة الأولى التي توصلّت لتطبيق النموذج الديموقراطي الصحيح، الذي مكّنها من إيجاد الحل المناسب لمشكلتي الحريّة والمساواة اللتين كانت فرنسا تعاني منهما. لذلك فكّر بدراسة النمط الديموقراطي الأميركي، واستغّل قضيّة إصلاح السجون في فرنسا، فتقدّم دي توكفيل مع صديقه بطلب إلى وزارة الداخليّة عارضين الذهاب إلى الولايات المتحدة الأميركيّة لدراسة النظام الإصلاحي الأميركي

ميدانياً. فكان لهما ما أرادا. وفي ١٠ أيلول ١٨٣١ وصل دي توكفيل وصديقه بومون الى شواطىء نيويورك ليبقى في تلك البلاد ما يقارب السنة يجمع فيها ملاحظاته حول التجربة الديموقراطيّة في أميركا، وكيفيّة حل مشكلة الحريّة والمساواة فيها، لعلّ اقتباس هذه التجربة يكون مفيداً لفرنسا ولحلّ مشاكلها السياسيّة والإجتماعيّة وبالأخصّ مشكلتي الحريّة والمساواة.

نشر دي توكفيل كتابه "الديموقراطيّة في أميركا" على مرحلتين: المرحلة الأولى ١٩٣٥ حين نشر القسم الأول والمرحلة الثانية ١٨٤٠ حين نشر القسم الثاني. يتناول القسم الأول موضوع أثر الديموقراطيّة على المؤسسات السياسيّة، ويتناول القسم الثاني موضوع تأثير الديموقراطيّة في الأفكار والعواطف والأخلاق عند الأميركيين. في هذا الكتاب لم تكن أميركا هي موضوع الدراسة الأساسي، بل كانت إطاراً لموضوع الديموقراطيّة التي كان دي توكفيل يدرسها بأفكار مجردة، تغلب عليها فكرة حكم البشر دون استبعاد أو إذلال لكي تتمتّع الأغلبيّة بالسعادة.

٣ . أفكار دي توكفيل وتنبؤاته السياسيّة:

إن ما استدعى انتباه دي توكفيل في الولايات المتحدة الأميركيّة هو توفّر المساواة في الشروط الإجتماعيّة. فاعتبر هذه المساواة ظاهرة مولدة لكل الظواهر الجزئيّة الأخرى، ونظر إليها على أنها مفتاحاً لكل شيء. كما اعتبر أن هذه المساواة تسير سيراً سريعاً لفرض وجودها في أوروبا. فما هي مقاربة دي توكفيل للمساواة؟

أ . المساواة:

شكلّت المساواة مسألة فكريّة أساسيّة شغلت الباحث. وقد اعتبر أن المساواة في الشروط هو واقع منجز، وهي ظاهرة عالميّة مستمرة، لا تخضع للقوة البشريّة. فكل الأحداث، كما كل الناس تخدم تطورها، من هنا قناعة دي توكفيل بوجود قانون للمساواة. غير أن دي توكفيل ميّز بين حالتين من المساواة:

- الأولى: السعي لتحقيق المساواة بين البشر، وقد أطلق على هذه الحالة تسمية قانون التساوي (Loi d’égalisation).
- الثانية: شغف تحقيق المساواة الإجتماعيّة والسياسيّة. (passion égalitaire)

. بالنسبة لقانون التساوي، فقد لاحظ دي توكفيل أن المساواة تتمظهر منذ فجر التاريخ، وفي كل المجالات، حيث تميل الفروقات بين الافراد الى الإندثار "فالإكتشافات العظيمة أزالت إمتيازات الأقوياء على الضعفاء، وخفضت من شأن النبيل ورفعت من شأن العامي اجتماعياً". ولاحظ أيضاً أن الثورة الديموقراطيّة تقوم على المساواة ركيزتها الأساسيّة. وهذه المساواة ليست حادثاً عرضياً بل هي ظاهرة عالميّة وعامة.

. أمّا بالنسبة لشغف تحقيق المساواة الإجتماعيّة والسياسيّة. فقد اعتبر الباحث أن لدى كل الناس شغف بالمساواة، وهو شعور متوّقد، وأبدي لا يُقهر. فهو شغف تراكمي، على اعتبار أنه كلما تحققت المساواة كلما أصبحت حاجة ملحّة عند الناس.

ج . حتميّة الثورة الديموقراطيّة:

يعتقد دي توكفيل أن الثورة الديموقراطيّة هي حتميّة. فكل العوامل والأحداث تجري لمصلحتها حتى أن الإرادة الإلهيّة شاءت هذه الثورة. ولذلك ما من أحد يستطيع أن يقف بوجهها لإعاقتها. فإعاقتها هي إعاقة لمشيئة الله. وطالما أن الأمر كذلك ينبغي على الشعوب المسيحيّة في أوروبا وإستجابة للمشيئة الإلهيّة الإستعداد لتقبّل هذه الثورة وقيادتها قبل أن تفلت منها. ولكن كيف يتسنى للشعوب المسيحيّة أن تقود هذه الثورة وعبر أي مجتمع سياسي؟. أعبر المجتمع الأرستقراطي أم عبر المجتمع الديموقراطي؟.

. <u>المجتمع الأرستقراطي:</u>

يقّر توكفيل أن المجتمع الأرستقراطي ينطوي على بعض الحسنات. فهو إستطاع أن يوفّر للشعب بعضاً من حياة الترف والسعادة ووعي خاص بالمجتمع الذي يعيش فيه. لذلك لم تكن طاعة الشعب للسلطات الأرستقراطيّة مذلّة له، لأن هذه الطاعة كانت قائمة على قناعة منه بعدالة توزيع السلطات في المجتمع الأرستقراطي الذي يعيش فيه. فظهر خضوعه بالتالي، كشيء طبيعي ونتيجة من نتائج نظام الطبيعة الثابت. ولكن بالرغم من هذه الحسنات فإن المجتمع الأرستقراطي هو مجتمع ميت لأنه مجتمع الأمس، فهو ينحدر بإستمرار منذ سبعة قرون لمصلحة الطبقة العامة من الشعب، وذلك

بسبب اعتماده على مبدأ التفاوت وعدم المساواة بين البشر. فعدد قليل من الناس يتمتّع بحق الملكيّة والسلطة والترف في حين أن الأغلبيّة فقيرة وجاهلة.

. المجتمع الديموقراطي:

يرى دي توكفيل أن المجتمع الديموقراطي قام على انقاض المجتمع الأرستقراطي. وإذا ما أحسن تكوينه وتوجيهه نحو العمل الهادىء، يصبح هو المجتمع القادر على توفير السعادة والرفاهيّة للشعب. وذلك عبر تعميم المساواة وتنظيمها بواسطة القوانين التي يجب أن تكون مقبولة ومحبوبة من قبل الجميع خاصةً أنهم اشتركوا في صنعها. وهكذا يصبح بإمكان الجميع عبر الحقوق الفرديّة وواجباتها، والوجدان الديني، والتضامن الحر بين جميع الأفراد، أن يقفوا بمواجهة أي مشروع استبدادي من قبل السلطة المتسلطة. وبذلك يشكّل المجتمع الديموقراطي حالة اجتماعيّة أكثر تقدماً من حالة المجتمع الأرستقراطي. ففيه ستكون الأغلبيّة في حالة اجتماعيّة أفضل. وسيبدو الشعب فيه أكثر ميلاً نحو الهدوء لأنه يعرف أنه على ما يرام.

هذه الصورة التي استوحاها دي توكفيل من التجربّة الديموقراطيّة في أميركا ولم تكن متوفّرة في أوروبا. ففي تلك القارة تُركت الديموقراطيّة ضحيّة للميول والغرائز دون البحث عن الوسائل التي من شأنها أن تصلح أخطاءها، وتعالج أمراضها، وتبرز مزاياها الطبيعيّة والخبرة التي يمكن أن تعطيها. فلم يبق سوى نوع من الإضطراب الفكري والروحي. فالكل في حالة صراع: رجال الدين يحاربون الحريّة، وأتباع الحريّة يحاربون الدين، والفقراء يكرهون الأغنياء...
إذا كان هذا واقع الديموقراطية في أوروبا، فإن الصورة المثاليّة للديموقراطيّة تتجلّى في التجربة الأميركيّة. فأميركا هي البلد الوحيد الذي بلغت فيه الثورة الديموقراطيّة تطورها الكامل. وإذا كانت هذه الثورة نجحت في أميركا فلأنها اعتمدت الوسائل السلميّة والبسيطة والسهلة. ولذلك ينبغي على فرنسا لكي تتوصّل الى المساواة الكاملة في الشروط التقيّد بالخطى الأميركيّة في هذا الشأن.

٤ . أسس الديموقراطيّة:

سعى دي توكفيل الى فهم وتحليل التطوّر الإجتماعي السياسي في فرنسا، حيث كانت تتم عمليّة الإنتقال من المجتمع الأرستقراطي الى المجتمع الديموقراطي. فدرس عمليّة الإنتقال هذه

بموضوعيّة وتجرّد. وحاول، من خلال هذه الموضوعيّة، أن يبحث في الثورة الديموقراطيّة الآتيّة وبقوة لتفرض نفسها على هذا العالم. وسعى للبحث في الأسس التي تقوم عليها الديموقراطيّة وهي المساواة والحريّة. ووصل الى خلاصة مفادها أن لا وجود للديموقراطيّة بلا مساواة، كما أن المساواة بلا حريّة من شأنها أن تؤدّي الى هلاك المجتمع البشري.

هذه القناعة دفعته الى تقديم الولايات المتحدة الأميركيّة كمثال لدولة عاشت التطوّر السياسي الإجتماعي الحديث، وعُرفت كيف تتعاطى مع المساواة والحريّة وكيف تجد العلاج لأمراض الديموقراطيّة.

٥ . مخاطر المساواة:

تمثّل الولايات المتحدة بالنسبة للكاتب النموذج الصادق لمجتمع المساواة في الشروط: (égalité des conditions) فالناس فيها كانوا يبدون متساوين من حيث ثروتهم ومن حيث ذكاءهم، أو بكلمة أخرى، أكثر تساويا في القوة مما هم عليه في أي بلد في العالم، وفي أي قرن يذكره التاريخ. وهكذا تبدو المساواة في المجتمع الديموقراطي أشدّ تأثيراً على قلب الإنسان من الحريّة، إذ في المجتمعات الديموقراطيّة تندفع الشعوب بإندفاعات سريعة وبجهود مفاجئة بإتجاه الحريّة. وإذا ما عجزت عن تحقيقها، فإنها تتألم ومن ثّم تستسلم. بينما بالنسبة للمساواة، فعند الشعوب الدموقراطيّة ولع جامح لا يقهر لتحقيق المساواة في الحريّة، وإذا ما عجزت عن ذلك، فإنها تسعى لتحقيق المساواة في العبوديّة. فبإستطاعتها أن تتحمّل الفقر، والإستعباد، والبربريّة، لكنها لا تستطيع أن تتحمّل الأرستقراطيّة. إن حب المساواة حب كثير المطالب لا يرتوي، وتلبيته تلبية جزئيّة لا تخفّف منه بل تزيد من حدته. كلما قلّت الفروقات، زاد كره الناس للإمتيازات فحب المساواة ينمو بنمو المساواة نفسها. كما أن اصغر فارق يبدو مكروهاً بنمو المساواة نفسها، وتصبح رؤيته مكروهة أكثر كلما تحقّقت المساواة أكثر. هنا يمكننا أن نتصّور قناعة ورضى البشر عندما يصلون الى درجة معينة من الحريّة. بينما حبهم الذي لا يرتوي للمساواة لا يسمح لهم بأن يؤسسوا المساواة التي ترضيهم.

وهكذا تبدو المساواة بالنسبة لدي توكفيل سلاحلاً ذو حدين. فهي إمّا تدفع البشر لكي يكونوا أقوياء ومحترمين وترفعهم الى مرتبة العظماء، وإمّا تدفع الضعفاء الى جذب الأقوياء الى مستواهم وجعلهم مساوين لهم في الذل والعبوديّة.

وبما أن هذه هي صفات المساواة، فلا بدّ أن ينتج عنها بعض المخاطر. فأول الأمر يمكن القول أن المساواة الإجتماعيّة تؤدّي الى المساواة. والمساواة السياسيّة تعّبر عن نفسها عبر شكلين من النظام السياسيّة: يتمثّل الأول بالنظام السياسي حيث تكون السلطة العليا بأيدي جميع الأفراد. والثاني هو النظام القائم على سلطة الفرد المطلقة على جميع أفراد الشعب. إن الشعب الأميركي بفضل وعيه وتجربته استطاع أن يتجنّب نظام العبوديّة القائم على سلطة الفرد ويؤسّس نظام سيادة الشعب الذي يعبّر عن قناعته الديموقراطيّة الصحيحة. أمّا الشعوب الديموقراطيّة الأخرى فقد كانت أمام خيار صعب. فنظام سلطة الفرد المطلقة هو نظام العبوديّة والإستبداد. ونظام السيادة الشعبيّة هو نظام السلطة المطلقة أيضاً.

"إن المجتمع فيها يفعل فعله بنفسه وفي نفسه. فلا توجد قوة إلاّ من داخله، بل إنك لا تصادف أحداً تقريباً يجرؤ على أن يتصوّر فكرة البحث عن هذه القوة في الخارج. ويشارك الشعب في إنشاء القوانين بإختيار المشرعين، وفي تطبيقها بإنتخاب وكلاء السلطة التنفيذيّة، يمكننا القول أنه يحكم بنفسه، والإدارة تشعر بأصولها الشعبيّة، وتدين بالطاعة الى القوة التي إنبثقت منها، بقدر ما تكون الحصة المتروكة لها ضعيفة ومحصورة. إن الشعب يهيمن على عالم السياسة الأميركي كما يهمّين الله على الكون. إنه علّة كل شيء يخرج منه وكل شيء يصبّ فيه"[1].

إن هذه السلطة هي السلطة المطلقة بعينها. وهي تعبر عن نفسها من خلال أغلبيّة المجتمع. وطالما اعتبرت الأغلبيّة في المجتمع أنها تتمتّع بحكمة وبوعي أكثر من أي شخص بمفرده، فلا يمكن لأي عائق أن يقف بوجهها ويعيقها. ولكن لطغيان الأغلبيّة محازير، فهو يشكّل في المجتمع الديموقراطي تهديداً خطيراً للحريّة. فبرأيه في كل المجتمعات التي تسود فيها المساواة في الحقوق السياسيّة دون مراعاة الإنتماء الطبقي أو الأصل أو القدرات، يضحّي فيها الفرد بحريته ويسلّمها للرأي العام ولحكم الأغلبيّة التي تتطلّب من الأفراد خضوعهم المطلق. فالأغلبيّة لا تعرف أيّة حدود لقوتها. فهي تتدّخل بإستمرار في جميع الأشياء وتعمل على سلب الإرادة الحرة لشخصيّة الأفراد وترغمهم على الخضوع لها.

هذا الطابع الدكتاتوري والإستبدادي للأغلبيّة وللرأي العام من شأنه أن يولد ردّة فعل عكسيّة لدى الفرد. فهذا الفرد، ولكي يتمتّع بفرديته وينمي شخصيّته، كان عليه أن يبتعد عن الجماعة البشريّة وأن يعتكف جانباً مع أسرته وأصدقائه، ويخلق مجتمعاً صغيراً مخصصاً له. وهذا يعني أن مجتمع

[1] Jean- Jacques Chevalier, Les grandes œuvres politiques, Armand Colin, Paris, 2001, p. 176.

المساواة يدفع الفرد بإتجاه الفرديّة، حيث يوجّه كل فرد عواطفه نحو نفسه فقط دون المجتمع، ما يؤدّي الى القضاء على الشعور العام في المجتمع. ويصبح الفرد غير مبالي بمصير المجتمع. من هنا يمكن القول أن المساواة في المجتمع تؤدّي الى تفتيت الجسم الإجتماعي الى أفراد متساوين، ولكن غرباء عن بعضهم البعض. وبذلك يكون كل فرد مستقلاً وضعيفاً، والنتيجة مجتمع أناني يعتمد فيه الإنسان على نفسه فقط. كذلك أن الفرد في مجتمع المساواة لا يثق بعدالة الإنسان، بل يحقد عليه ويخاف منه ويحتقره. ما يدفعه للإرتماء في أحضان الدولة التي تتجه لتركيز سلطتها في حكومة مركزيّة قويّة تمارس استبدادها عبر الأغلبيّة والرأي العام على الأفراد المتساوين أمامها. إذاً، الخطر الذي يهدّد الديموقراطيّة في مجتمع المساواة يكمن في مركزيّة السلطة. وهناك عدّة عوامل تدفع الناس في هذا الإتجاه.

أولاً: عدم قبول الهيئات الوسيطة:

بعكس المجتمعات الأرستقراطيّة التي تتقبّل وجود هيئات وسيطة تتوسّط بين الدولة وبين الأفراد، فإن المجتمعات الديموقراطيّة لا تتقبّل أيّة فكرة عن وجود فرد أو هيئة وسيطة بين الدولة والفرد. وبالتالي، يصبح الفرد في هذا المجتمع المساواتي صغيراً وضعيفاً أمام هذه السلطة القويّة التي تفرض قوانينها على جميع الأفراد وعلى السواء.

ثانياً: الإتكال على السلطة المركزيّة:

في مجتمع المساواة يميل الناس عادةً لترك المصالح العامة الجماعيّة على مسؤوليّة السلطة المركزيّة. فهؤلاء الناس المستقلين والضعفاء، وبسبب حقدهم على الإمتيازات، يحولون أنظارهم نحو الدولة المركزيّة التي تعتبر فوق كل المواطنين، فلا تثير حسد أي فرد منهم. على إعتبار أنهم تابعين للسلطة المركزيّة. هكذا إذاً يرى دي توكفيل أنه في تمركز السلطة بأيدي الدولة يكمن الخطر الذي يهدّد مجتمع المساواة كما يهدّد الحريّة فيه. ولذلك ينبغي على المجتمعات الديموقراطيّة ولكي تتجنّب هذه المخاطر، أن تتعرّف على الوسائل الواقية من هذه الأخطار، والتي كانت الولايات المتحدة الأميركيّة عبر مسيرتها الديموقراطيّة قد اكتشفتها.

٦ . وسائل معالجة الديموقراطيّة:

يعتبر دي توكفيل أن الحريّة هي العلاج الوحيد لمخاطر مجتمع المساواة الديموقراطي. فهي وحدها قادرة على جعل الثورة الديموقراطيّة ثورة مفيدة للإنسانيّة. إن ضمان الحريّة في المجتمع الديموقراطي لا يتّم عبر الحكومات المختلفة، بل عبر المؤسسات الحرّة. فهذه المؤسسات هي التي تضمن حريّة الأفراد وحقوقهم الشخصيّة، وتساعدهم على نسيان شؤونهم الخاصة ليهتّموا بالشؤون العامة. وتتمثّل هذه المؤسسات الحرّة باللامركزيّة والجمعيات والدين.

. اللامركزيّة:

تكمن اللامركزيّة برأي دي توكفيل بوجود البلديات المحليّة والمؤسسات الحرّة، حيث تسهم بنشر الحياة السياسيّة الحرّة، وتقوية الشعور العام بالمسؤوليّة على كل بقعة من بقاع الدولة. وهذا من شأنه تقويّة روح التضامن بين الفراد، والشعور الحرّ بأنهم ينتمون الى مجتمع واحد ومصالح عامة واحدة.

. الجمعيات:

إن الجمعيات ليست أقلّ أهميّة من البلديات المحلّية. ففي المجتمعات الديموقراطيّة تستطيع الجمعيات أن تجعل الأفراد مجتمعين قادرين على القيام بالأعمال التي يعجزون عن القيام بها كأفراد.

. الدين:

ينبغي على الدين برأي توكفيل أن يكون مساعداً للحريّة لا مناقضاً لها كما هو الحال في أوروبا. ففي أميركا كان الدين رفيق درب للحريّة. فإذا كانت الحريّة تخوّل المرء أن يفعل ما يريد، فإن الدين يحافظ على الرابطة الأخلاقيّة. ويمنع الفرد من أن يتجرأ على القيام بأي شيء. فالدين يخدم الحريّة بمكافحته لأعراض الديموقراطيّة المؤسفة والكامنة في روح المواطن وقلبه، ألا وهي الفردانيّة. وهكذا يمكن القول أن الديموقراطيّة إنمّا هي حركة دائمة، وتحريك دائم للعالم السياسي. أمّا الدين، فهو ثبات العالم الأخلاقي واستقراره وهذا يعوّض ذاك.

ب . تنبؤاته السياسيّة[2]:

لقد كان دي توكفيل مفكراً اجتماعياً سياسياً بكل ما للكلمة من معنى. درس المجتمع في أوجهه السياسيّة والإجتماعيّة. فتناولت تحليلاته تطور المجتمعات البشريّة. واستطع بما تمتّع به من نظر ثاقب وعين المراقب الإجتماعي والسياسي، توّقع خطّ تطور المجتمعات الغربيّة، والتنبؤ بالإنقسام الإيديولوجي الذي حصل بعد الحرب العالميّة الثانية. وهذا التوّقع ليس مجرّد حاسة ولكنه خلاصة مبنيّة على معطيات علميّة كما أوردها في كتابه "الديموقراطيّة في أميركا".

ففي القسم الرابع من هذا المؤلّف، أرتفع الباحث فوق المؤسسات الأميركيّة وعمّم تحليلاته، ومنحها صفة العالميّة متخطيّة بذلك الزمان والمكان. فوصف "الأثر الذي تمارسه الافكار والمشاعر الديموقراطيّة على المجتمع السياسي"، حيث بحث دي توكفيل في الصفات المشتركة لدى كل المجتمعات الديموقراطيّة والقواعد التاريخيّة لتطوّرها. والملفت في هذا القسم من الكتاب هو جديّة الكاتب وصفاء رؤيته وقدرته على استشفاف المستقبل لأميركا ولروسيا كاتباً *"يوجد اليوم على سطح الأرض شعبان عظيمان. انطلقا من نقطتي انطلاق مختلفتين، ويبدو أنهما يتقدمان نحو الهدف نفسه، هما الروس والأميركيون. كلاهما كبرا في الظلام، وبينما كانت أنظار البشر مشغولة في مكان آخر، اتخذا مكانيهما فجأة في الصف الأول بين الأمم، وسمع العالم بولادتهما وبعظمتهما في وقت واحد تقريباً { ... } الأميركي وسيلته الرئيسيّة في العمل هي الحريّة، والروس وسيلته العبوديّة. نقطتا انطلاقهما مختلفتان، وطريقهما متباينتان، ومع ذلك، فإن كل واحد منهما يبدو مدعواً بخطة خفيّة من العناية الإلهيّة ليمسك في يديه في يوم من الأيام مقدرات نصف العالم".*

[2] Chabot. Histoire de la pensée politique, PUG, 2006, P. 106